

# تونس تشرع في تنفيذ إصلاحات اقتصادية موجهة

## اتفاق حكومي مع اتحاد الشغل لإصلاح الشركات العامة المتعثرة وترشيد الدعم



شرعت الحكومة التونسية بالتنسيق مع الاتحاد العام التونسي للشغل في تطبيق برنامج إصلاحات من صندوق النقد الدولي حيث يشمل إصلاح الشركات العامة المتعثرة، وبند الدعم والتحكم في فاتورة الأجور، ما يسلط الضوء على واقعية تطبيق هذه الخطط دون المساس بالاستقرار الاجتماعي، خصوصا مع رفض المنظمة العمالية لإصلاح فاتورة الأجور وغيرها من الإصلاحات ذات التكلفة الاجتماعية الباهظة.

الكهرباء والغاز (الستاغ)، والشركة التونسية للصناعات الصيدلانية. وأفاد الخبير الاقتصادي رضا الشكندالي، أن "هناك إشكالا على مستوى تنفيذ الإصلاحات التي انطلقت فيها الحكومة، وآخر على مستوى مسار الحوار الوطني لأن هناك مساران، مسار يقوده الرئيس قيس سعيدي مع مبادرة الوزير السابق نزار يعيش ومسار تقوده الحكومة مع المنظمات الوطنية، ومسار المشيشي يمكن أن يقتنع به صندوق النقد الدولي".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "الإصلاحات ستبدأ بأربع مؤسسات عمومية من سبع (الشركة التونسية للخطوط الجوية والشركة التونسية لصناعة الفولاذ والشركة التونسية للشحن والترصيف وديوان الأراضي الدولية)".

وتابع "سيقع إعادة هيكلة الشركات العامة وتطبيق تسيير الإدارة الخاصة لتحسين الحكمة والمردودية، فضلا عن تخفيض عدد العمال الذي يضمن للشركة العمومية ديمومتها".

وأردف "بالنسبة إلى إصلاح منظومة الدعم سيكون استهدافا للعائلات الفقيرة، وسيتم رفعه تدريجيا، أي أن الفارق في الأسعار سترصده الدولة للفئات الفقيرة، ويجب أن يرتفع المبلغ المرصود برفع الدعم".

وبرأي الشكندالي، فإن "صندوق النقد يريد أن يخفض من الأجور في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة النمو من 2011 ضعيفة وتجعل من الأجور ضعيفة، والمشكلة الأصلية تكمن في الأجور ولا بد من سياسات جديدة تدفع الاقتصاد بالاستهلاك، والسياسة النقدية الحذرة أدت إلى ارتفاع نسبة الفائدة التي تمثل كلفة إضافية للمستثمر وبالتالي أصبح الاستثمار غير مجد فترجع".

وأشار إلى أن "الحكومة لم تعرف كيفية إنعاش الاقتصاد ولم تعرف كيف تجعل الأجور تشجع على الاستهلاك. كما اتفق الطرفان على إصلاح منظومة الدعم المباشر وغير المباشر والتحكم في الأسعار وإعادة هيكلة مسالك التوزيع، بالإضافة إلى إصلاح المنظومة الجبائية وإرساء العدالة الجبائية".

والتخفيض في الأجور كما ذهب إليه البعض عقيم".

كما اتفق الطرفان على إصلاح منظومة الدعم المباشر وغير المباشر والتحكم في الأسعار وإعادة هيكلة مسالك التوزيع، بالإضافة إلى إصلاح المنظومة الجبائية وإرساء العدالة الجبائية. وسيتم في هذا الإطار إحداث خمس لجان تفكير تعمل على صياغة إطار عملي للإصلاحات المستوجبة برفع لاحقا للحكومة والمركزية النقابية.

ويندرج هذا البيان في إطار تفعيل اتفاق 22 أكتوبر 2018 الممضى بين اتحاد الشغل والحكومة ضمن المفاوضات الاجتماعية في القطاع العام بعنوان سنوات 2017 و2018 و2019.

وأفاد الأمين العام للاتحاد نور الدين الطوبوي أن الاتفاق الممضى يعد انطلاقة حقيقية نحو الإصلاحات الكبرى في

أمهات القضايا الوطنية وفي مقدمتها إصلاح الشركات العامة.

وأضاف أن المنظمة منفتحة على إصلاح الشركات العامة وأن موقفاها ليس جامدا، مذكرا بأن الاتحاد كان ينادي لسنوات بالانطلاق الحقيقي في إصلاح المنظومة الجبائية التي يراها مدخلا للعدالة الاجتماعية. كما طالب بإصلاح منظومة الدعم لافتا إلى الاختلال الحاصل فيها لاسيما الاضطرابات على مستوى الزيت المدعم والسكر.

وأفاد الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل سامي الطاهري في تصريح لـ "العرب"، "أنه سيتم إصلاح هذه الشركات مع الحفاظ على طابعها العام". وأضاف الطاهري "سنراجع المنظومة الجبائية حتى تكون عادلة ومنصفة عبر تشكيل لجان تشغل على المسألة نظرا لوجود خلل في الجبائية التي تقدم امتيازات لأصحاب الثروات".

### على رأس مطالب الإصلاح

في تصريح لـ "العرب"، أن "التمشي في الإصلاحات يتطلب بالضرورة الحفاظ على السلم الاجتماعي والاستقرار، وهناك حظوظ كبيرة لنجاح العملية عبر إعادة الهيكلة وفرض مكانها في السوق".

وأضافت "حتى وإن تم خصخصة بعض الشركات فسيكون ذلك بعد إصلاحها وهو ما سيتمن من الحفاظ على فرص العمل أو التسريح بمقابل، مشيرة إلى أن "إصلاح شركة الخطوط التونسية سيمنح الدولة من 40 في المئة كعائدات للسياحة".

وتابعت "يجب أن لا نضيع موعدا بعد جائحة كورونا لأن الحركة الاقتصادية ستعود علينا المحافظة على النسيج الاقتصادي المحلي". وكانت تونس قد حصلت على قرض مالي بقيمة 2.9 مليار دولار من صندوق النقد امتد من 2016 إلى 2020.

وشدد رئيس الحكومة هشام المشيشي على أهمية البعد التشريعي في مسار الإصلاح الضروري لبناء مناخ من الثقة وطرح أبرز الملفات الحارقة على طاولة التفاوض، لافتا إلى أن المقاربة التشاركية لإصلاح المؤسسات العمومية خطوة في اتجاه الحفاظ عليها، مقرا بوجود مؤسسات تشكو العديد من الصعوبات.

وجدد المشيشي التزامه بعدم التوقيت في المؤسسات العمومية التي اعتبرها أحد كنوز الدولة التي يجب الحفاظ عليها.

وقال إن "الملامح الأولى للإصلاح ستنتقل في يوليو المقبل"، موضحا أن عملية الإصلاح يجب أن تنبني على مبدأ توجيه الدعم نحو مستحقيه. ومن جهتها أفادت شيراز الشابي النائب عن كتلة قلب تونس بالبرلمان (طرف في الحزام السياسي للحكومة)

خالد هودي  
صحافي تونسي

تونس - أثار الاتفاق المبرم بين الحكومة واتحاد الشغل بشأن الشروع في إصلاح الشركات العامة ومراجعة منظومة الدعم، جدلا لدى الخبراء حول كفاءة الملائمة بين الإصلاحات الضرورية والاستقرار الاجتماعي، في وقت تشهد فيه الساحة التونسية احتقانا شعبيا متواصلا ومزاجا رافضا لأي خطة إصلاحات قد يدفع المواطن تكلفتها. وأعلن رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي عن التوصل لاتفاق وصفه بـ "التاريخي" مع اتحاد الشغل حول إصلاح 7 من كبرى الشركات والمنشآت العامة، وإصلاح منظومة الدعم.

شيراز الشابي

مختصة الشركات  
بعد إصلاحها سيحافظ  
على الوظائف

سامي الطاهري

سنصلح الشركات  
المتعثرة مع الحفاظ  
على طابعها العام

ووقعت الحكومة والاتحاد الأربعا، بيانا مشتركا، اتفقا فيه على الشروع في إصلاح سبع شركات عامة ومنظومة الدعم فضلا عن ترسيخ مقومات العدالة الجبائية.

وتتضمن عملية الإصلاح، شركة الخطوط التونسية وشركة الفولاذ والشركة التونسية للشحن والترصيف وديوان الأراضي الدولية والترصيف المركزية والشركة التونسية للصناعات الصيدلانية (سيفاط) والشركة التونسية

# صندوق النقد يحذر من تفاقم الفوارق الاجتماعية بفعل كورونا

## عدم المساواة يقوض الثقة بالحكومات ويغذي الاضطرابات الاجتماعية

تسببت جائحة كورونا في تعميق الفوارق الاجتماعية وعدم المساواة، حيث زاد الفقر وانعدمت شبكات الأمان الاجتماعي مما دفع صندوق النقد الدولي إلى التحذير من خطورة هذه الأوضاع وتقويض الثقة بالحكومات وإثارة الاضطرابات الاجتماعية.

وأشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها الصادر في 19 مارس 2020، إلى أن جائحة كورونا قد تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في العديد من البلدان، مما قد يؤدي إلى تفاقم الفقر والبطالة.

وقال الصندوق في تقريره إن "جائحة كوفيد - 19 أدت إلى تفاقم مظاهر عدم المساواة والفقر التي كانت موجودة قبل وقوعها، كما برهنت على أهمية شبكات الأمان الاجتماعي".

الجائحة كشفت عن عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليم وغدت فجوات الدخل

وأضاف التقرير الذي نشرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 19 مارس 2020، أن "الجائحة كشفت عن عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم عالي الجودة، والبنية التحتية الرقمية، والتي قد تتسبب بدورها في استمرار فجوات الدخل جيلًا تلو الآخر".

وأوضح الصندوق في تقريره أن تفشي فيروس كورونا خفض موارد الخزينة العامة في العالم أجمع، لكن مع ذلك ينبغي على الكثير من الدول أن تزيد من إنفاقها العمومي وأن ترشد هذا الإنفاق.

# لبنان أمام تحدي تقنين الدعم قبل نفاذ الاحتياطات

بيروت - وضع شح الموارد لبنان أمام تحدي تقنين الدعم قبل نفاذ الاحتياطات، في وقت تقترب فيه مخصصات تمويل الواردات الأساسية من النفاذ مما يحتم ضرورة الرفع التدريجي للدعم للتحكم في احتياجات النقد الأجنبي.

وقال غازي وزني وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال في لبنان إن المال المخصص لتمويل الواردات الأساسية في بلده سينفذ بحلول نهاية مايو وإن التأخيرات في إطلاق خطة لخفض الدعم تبلغ كلفتها 500 مليون دولار شهريا.

وفي الوقت الذي ينهار فيه اقتصاد لبنان، قال وزني لرويترز الخميس إن المصرف المركزي طلب من حكومة تصريف الأعمال اتخاذ قرار بشأن الرفع التدريجي للدعم تقنين احتياطات النقد الأجنبي المتبقية.

ويغذي الانهيار المالي اللبناني الجوع والاضطراب في أخطر أزمة يشهدها لبنان منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها في الفترة بين 1975 - 1990. ويرى خبراء أن الوضع في لبنان يتجه نحو الأسوأ مع تآكل الاحتياطي من العملة الصعبة، في بلد يستورد معظم حاجياته الأساسية، وقد بات رفع الدعم عن المواد الأساسية أمرا واقعا لا محالة. وشهدت الأسابيع الأخيرة ارتفاعا جديدا في أسعار السلع والخدمات كافة، من الخبز والمواد الغذائية المستوردة بغالبيتها، مروراً بالبنزين وتعرفة

ما يصل إلى 6 ملايين ليرة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يمكن أن يتسببوا من التعليم في عام 2021، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية يمتد تأثيرها مدى الحياة".

وأضافوا "يمكن أن يكون للاستثمار في التعليم والرعاية الصحية وتنمية فرص الحصول على هذه الخدمات ومن ثم على الفرص طوال الحياة".

وأوضحوا أنه "إذا قامت الحكومات بزيادة الإنفاق على التعليم بنسبة 1 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، يمكنها تقليص الفجوة في الالتحاق بين أغنى الأسر وأفقرها بنسبة تصل إلى الثلث".

كما أوصى التقرير بدعم الدول ذات المدخيل المنخفضة والتي تواجه "تحديات هائلة".

وفقا لمعدّي التقرير فإنه "من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك إتاحة الحصول على الخدمات الأساسية بحلول عام 2030، سيتطلب الأمر 3 تريليونات دولار لـ121 من الاقتصادات الصاعدة والدول النامية منخفضة الدخل"، أي 2.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي المقدر بحلول هذا الأفق.

ولإقناع صانعي السياسات بخطورة الوضع حذر الخبراء في الصندوق ديفيد اماغوليبيلي وفيتور غاسبار وياولو ماورو في مذونة مصاحبة للتقرير من أن



الوباء يعمق فجوة التعليم



غازي وزني  
مختصة تمويل  
الواردات الأساسية  
ستنفد في نهاية مايو